تحرك عاجل

استجواب صحفية بتهم إرهاب جديدة

في 30 أغسطس/آب 2020، استجوبت نيابة أمن الدولة العليا الصحفية سلافة مجدي، المُعتقلة تعسفياً، بتهم لا أساس لها، وتضمنت "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، في قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. وتُجري نيابة أمن الدولة تحقيقًا معها بالفعل على خلفية تهم ملفقة تتعلق بـ "الإرهاب" في قضية منفصلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى حضرتكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للصحفية **سلافة مجدي**، وكذلك تدهور حالتها الصحية. وتعتبرها منظمة العفو الدولية سجينة رأي، اعتُقلَت لمجرد ممارستها عملها الصحفي، ودفاعها عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتُحتجز سلافة مجدي تعسفياً منذ 26

نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إلى جانب زوجها الصحفي المستقل **حسام السيد**، والصحفي **محمد صلاح**، في إطار قضية أخرى برقم 488 لعام 2019، المتعلقة باحتجاجات معارضة للحكومة في مارس/آذار 2019.

ففي 30 أغسطس/آب 2020، مَثُلت سلافة مجدي، أمام نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة التي تختص بملاحقة مرتكبي الجرائم المتعلقة بـ "أمن الدولة"، لاستجوابها في إطار التحقيقات بشأن قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. واتُهمت بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"نشر وبث شائعات كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وعند سؤالها بشأن تلك التهم، مارست سلافة حقها في التزام الصمت، وعند سؤال وكيل النيابة عن سبب صمتها، أجابت بأنها لا ترى أي اختلاف بين هذا التحقيق وأول تحقيق معها بتهم مماثلة في القضية 488 لعام 2019. وأمرت نيابة أمن الدولة، بعد استجوابها، بحبسها لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات. وجددت محكمة جنايات القاهرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، حبسها لمدة 45 يومًا على ذمة القضية 488 لعام 2019.

وفي 31 أغسطس/آب 2020، تمكنت والدة سلافة من رؤية ابنتها لمدة 30 دقيقة بسجن النساء في القناطر. وعلمت منظمة العفو الدولية أن سلافة كانت تعاني آلامًا بكِليتها وواجهت صعوبة في التنفس، وتستلزم هذه الحالة علاجًا بالأكسجين في مستشفى السجن.

ومن ثَمَّ، نحثكم على أن تُفرجوا عن سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح، فورًا ودون قيد أو شرط. كما نهيب بكم أن تعملوا أيضًا على أن تُتاح لهم وسائل التواصل مع أسرهم ومحاميهم بانتظام وسُبل الحصول على الرعاية الصحية الكافية، ريثما يُفرج عنهم. وأخيرًا، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج، فورًا ودون قيد أو شرط، عن جميع من اعتُقلوا لمجرد ممارستهم عملهم الصحفي أو لإعرابهم عن آرائهم بصورة سلمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح صحفيون مستقلون يعملون لدى وسائل إعلامية مختلفة، كما أن سلافة وحسام متزوجان ولديهما طفل يبلغ من العمر سبعة أعوامٍ. وترى منظمة العفو الدولية أن احتجاز الثلاثة لم يأت سوى بسبب كتاباتهم وأنشطتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وتواجه سلافة مجدي ومحمد صلاح تهمتين ملفقتين بـ "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، فيما يُتهَم حسام السيد بـ "العضوية في جماعة إرهابية"، على ذمة تحقيقات منفصلة بشأن القضية 488 لعام 2019. وعلَّقت وزارة العدل المصرية جميع الجلسات أمام المحاكم، كتدبير لمنع تفشي فيروس كوفيد-19، بين 15 مارس/آذار 2020 و4 مايو/أيار 2020. ومدَّ قضاة "دوائر جرائم الإرهاب" الحبس الاحتياطي لما يربو على 1600 معتقلٍ، منذ بداية مايو/أيار 2020، في غياب أي ضمانات لسلامة الإجراءات القانونية، إذ لم يحضر المتهمون إلى المحاكم، ومُنع المحامون من تقديم مرافعات الدفاع عن موكليهم. ولم تُنقل سلافة مجدي، كغيرها من المحبوسين احتياطيًا، لحضور جلسات تجديد حبسها أمام المحكمة حتى منتصف يوليو/تموز 2020.

وتشمل القضية الجديدة برقم 855 لعام 2020، التي حركتها نيابة أمن الدولة، سجناء رأي آخرين، إلى جانب سلافة مجدي، كانوا قيد الحبس الاحتياطي بالفعل على ذمة تحقيقات منفصلة حول تهم مشابهة تتعلق بـ "الإرهاب"، ولا تستند لأي أساس. وتضمن هؤلاء مدافعة حقوق الإنسان ماهينور المصري والصحفية سلافة مجدي والمحامي الحقوقي محمد الباقر. وأخبر محامي سلافة منظمة العفو الدولية بأن نيابة أمن الدولة اتهمتها بالتواصل مع أشخاص خارج السجن لنشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، وزعمت أنها تمكنت من ذلك خلال تريُضها بساحة السجن، وفي أثناء حضورها إلى مكتب النيابة. وقال محاموها إن التهم لا تستند لأي أساس، إذ عُزلت عن العالم الخارجي لمدة أشهر، نظرًا لأن السلطات علَّقت زيارات السجون وجلسات المحاكم، وسط القلق بشأن تفشي فيروس كوفيد-19. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استندت التهم التي وجهها وكلاء النيابة لسلافة وسجناء الرأي الآخرين، بصورة أساسية، إلى ملفات تحقيقات جهاز الأمن الوطني، التي لم يتسن للمتهمين ولا لمحاميهم الاطلاع عليها. ودأبت نيابة أمن الدولة العليا بصورة متزايدة، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة

عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المُطوَّل، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على خلفية تُهم مماثلة.

ومنذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سُدة الحكم، قمعت السلطات العمل الصحفي المستقل، وحجبت تعسفًا مئات المواقع الإلكترونية، وداهمت وأغلقت تسع منصات إعلامية على الأقل، واعتقلت العشرات من الصحفيين تعسفًا. وتعلم منظمة العفو بأن هناك ما لا يقل عن 36 صحفيًا مُحتَجزًا في وقت كتابة هذه الوثيقة، لمجرد ممارستهم عملهم المشروع أو لتعبيرهم عن آرائهم عبر منصاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وجاء اعتقال سلافة وحسام ومحمد في سياق أكبر حملة قمعية ضد الأصوات المعارضة منذ 2014، شُنت بعد اندلاع احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019. ووثقت منظمة العفو الدولية اعتقالات واسعة نفذتها قوات الأمن المصرية بحق محتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون حقوقيون ونشطاء مصريون، أمرت السلطات بالحبس الاحتياطي لـ 3715 شخصًا على الأقل، إلى حين استكمال التحقيقات بشأن تهم تتعلق بـ "الإرهاب"، في إطار ما اعتُبر أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات في تاريخ مصر.

وفي سبتمبر/أيلول 2020، وقعت احتجاجات محدودة ومتفرقة بعدد من القرى والبلدات والمناطق الحضرية الفقيرة بمصر، حيثما تظاهر المحتجون في الشوارع ضد سياسة الحكومة في هدم المنازل غير المُرخَصة، وقانون التصالح في المنازل المُخالفة. وردد أيضاً بعض المحتجين هتافات مناهِضة للرئيس السيسي، واحتجوا على مقتل رجل خلال عملية مُداهمة للشرطة بمحافظة الأقصر. وردَّت قوات الأمن المصرية باستخدام الغاز المسيل للدموع والهراوات وطلقات الخرطوش، فيما استخدمت في إحدى المرات على الأقل الذخيرة الحية لفض الاحتجاجات، واعتقلت المئات من المحتجين والمتفرجين. ولا يزال المئات مُحتَجزين على ذمة التحقيقات حول تهم غير مُبررة قانونًا متعلقة بـ "الإرهاب" والاحتجاجات.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 ديسمبر/كانون الأول 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: سلافة مجدي (صيغ المؤنث)، و**حسام السيد** (صيغ المذكر)، و**محمد صلاح** (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2262/2020/ar/